على ما يحسن السكوت عليه وذلك لا يتا
تى الا بعد الاسناد والاسناد في عرفهم عبارة
عن ضم احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافا
دة التامة اي على وجه يحسن السكوت
عليه والاسناد لا ينعقد بين فعلين ضرورة
امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين الحرفين
ولا بين حرف واسم وحرف وفعل لما عرفت
ان دلالة الحروف ليست دلالة الاستقلال
وانما هي عند انضمامها الى الاسم
والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين
فعل واسم لان الاسم هو الدال على الذات
والشخص والفعل هو الدال على المعنى
والنسبة فالاسناد ينعقد بينهما لا محالة

وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون في احدهما معنى الفعل
لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا بد وان يكون فعلا او في معنى
وقد نصوا على ان زيدا اخوك في تاويل مواخيك
وعمرو غلامك ما قول بمملوكك فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلث شرايط
احديها التاليف تحقيقا او تقديرا نحو زيد قايم
واقوم والثانية كون ذلك التاليف من الاسمين
او اسم وفعل والثالثة كون ذلك التاليف
على وجه الاسناد لا على وجه التعداد والاضافة
او تقييد اعني التوصيف وغيره نحو غلام زيد او
غلام زيد او الرجل الذاهب فقوله اذا ائتلف
اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز به